



Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين

اجتماع لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الاثنين ٢٨ مارس ٢٠٢٢

عقدت لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجمعية رجال الأعمال المصريين ندوة موسعة بعنوان: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات الدولية.. نظرة للمستقبل بين الفرص والتحديات" برئاسة المهندس / حسن الشافعي عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس اللجنة وبحضور المهندس / محمد سامي رئيس الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء والدكتورة / ماريان قلدس المدير التنفيذي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وفض المنازعات المالية غير المصرفية، وأدارت الندوة الدكتورة / داليا السواح عضو لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجمعية بالإضافة إلى ممثلين عن بنك مصر.

وناقشت الندوة رؤية الدولة ومجتمع الأعمال في كيفية التعامل مع التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة وإبراز الفرص المتاحة لتذليل العقبات وفتح آفاق أكبر للمشروعات داخليا وخارجيا من خلال استعراض سبل مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على فتح ملفاتها الائتمانية وعرض المميزات المقدمة من بنك مصر لحصولها على تسهيلات بنكية لنمو مشروعاتها وذلك من خلال استعراض البروتوكول الموقع بين الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء وبنك مصر، بجانب التحكيم والوساطة في حماية المزايا التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

المهندس / حسن الشافعي عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- في البداية رحب المهندس حسن الشافعي بالتعاون مع كافة الأطراف والجهات الداعمة بقطاع المقاولات ووضع حلول للتحديات الراهنة والمستقبلية للشركات بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على النمو والتوسع.
- أشار إلى أن اللجنة بدأت مهامها منذ عامين بالتركيز على مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولأول مرة اليوم تبحث سبل التعاون لدعم قطاع المقاولات والتنمية العمرانية والذي يشكل ١٦٪ من الدخل القومي،
- أهمية القطاع الخاص في توظيف الشباب خاصةً في ظل تزايد عدد الخريجين لسوق العمل في مصر سنوياً لما يزيد حالياً عن ٩٠٠ ألف شاب وفتاة حيث يسهم القطاع الخاص في تشغيل نسبة ٦٥٪ من القوى العاملة.
- إيجاد التمويل من أصعب المشكلات التي تعاني منها ١٢ ألف شركة صغيرة ومتوسطة على مستوى قطاع المقاولات والتنمية العمرانية في مصر وهو ما يتطلب إيجاد حلول خارج الصندوق وغير تقليدية وإحداث ثورة في التمويل، مشيداً بمبادرات البنك المركزي وجهود الحكومة في توفير التمويل المنخفض ٥٪.

الدكتورة/ داليا السواح عضو لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- تأتي الندوة في إطار اهتمامات اللجنة بوضع حلول للمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لا حصر لها ووضعها بين أيدي متخذي القرار، ومناقشتها مع شركاء الجمعية والوزراء والمسؤولين ومنها التحديات التي تواجهها شركات المقاولات،
- التمويل وتأثيرات تحرير سعر الصرف على أسعار السلع الأساسية في صناعة المقاولات عالمياً وفي مصر - وهي مواد البناء التي يعتمد عليها المقاولات في تنفيذ المشروعات الإنشائية - يعدان من أكبر المشكلات التي تضررت منها شركات المقاولات خلال أزمة كورونا وكذلك الأزمة الروسية الأوكرانية.
- اللجنة تسعى حالياً لتيسير إتاحة التمويل وطرح آليات وبدائل جديدة لتوفير السيولة النقدية وبحث التقليل من أضرار ارتفاع أسعار مواد البناء والسلع الأساسية للمقاول والتي حدثت مؤخراً عالمياً وفي مصر بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية حيث أصبحت تراجع السيولة أزمة تعاني منها نسبة كبيرة من شركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة

- قطاع المقاولات أحد أهم القطاعات الاقتصادية والشريك التنموي للدولة في السنوات الأخيرة من خلال تنفيذ كبرى المشروعات القومية والمشروعات الإنشائية في العاصمة الإدارية الجديدة والمدن الجديدة ومشروعات حياة كريمة وغيرها إذ يمثل ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

المهندس / محمد سامي رئيس الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء:

- أكد أن سوق مواد البناء المحلي أصبح غير مستقر وتعاني شركات المقاولات من فجوات تمويلية كبيرة مع تزايد أزمة عدم إتاحة مواد البناء وارتفاع أسعارها بشكل جنوني وذلك قبل القرار الأخير لخفض قيمة الجنيه وارتفاع الدولار مارس الجاري.
- أرسل الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء مذكرة رسمية لمجلس الوزراء ووزير الإسكان بشأن أزمة عدم توافر مواد البناء ونقص السيولة النقدية في ظل ارتفاع الأسعار، موضحاً أن المذكرة تناقش محورين الأول كيف يمكن إتاحة المواد؟ وثانياً صرف جزء من المستحقات للمقاولين
- اشتملت المذكرة على ١٠ توصيات وقرارات عاجلة لإنعاش قطاع المقاولات من خلال حلول لإعادة انضباط السوق وإتاحة المواد، ومن أهمها منح فترة زمنية من ٣ أشهر وحتى ٦ أشهر لمد فترة عمل المشروعات لتخفيض الطلب على المواد ولحين استقرار السوق بجانب إتاحة الفرصة المتأنية لدراسة الأزمة.
- البند الثاني لإتاحة المواد، طالب الاتحاد بتفعيل نظام الأولويات في تنفيذ المشاريع يراعى فيها الطاقة الإنتاجية للإنتاج المحلي وعمل توازن بين العرض والطلب حيث يمكن مد هذه الفترة إلى ٦ أشهر لتنظيم الأولويات من خلال مراعاة حجم إنتاج السوق والاستيراد وبالتالي التخفيف من أزمة عدم إتاحة مواد البناء وتقسيم المشروعات ما بين عاجلة وهامة وأقل أهمية في المدة الزمنية.
- تم المطالبة بالسماح لبعض كبار المطورين ذات الملاءة المالية باستيراد بعض مواد البناء لإعادة انضباط السوق، ورابعا دراسة فرض رسوم إغراق على بعض مواد البناء بعد التأكد من عمل دراسة للأسعار في الدول المحيطة خاصة وأن الأسعار عالمياً ارتفعت كذلك.
- المذكرة تضمنت ٦ مقترحات لمعالجة الفجوات التمويلية والسيولة للشركات للحفاظ على القطاع من ارتفاع أسعار مواد البناء والوفاء بالتزاماتها لدى الآخرين، وهي أولاً، حل

مشكلة الفروق بين مؤشر المنتجين والمستهلكين الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، حيث أن الفروق أصبحت كبيرة جداً خاصةً وأنه يتم احتساب فروق الأسعار في قانون ١٨٢ على أساس هذا المؤشر، موضحاً أن القانون لا يعترف بالفواتير الصادرة عن المنتجين وإنما السعر المعلن بالمصنع، وحل مشكلة تدبير الاعتمادات لبنك الاستثمار القومي حيث أن أوامر الدفع تتأخر لمدة لا تقل عن شهر وتصل لنحو ٣ شهور مما يشكل عبء على الشركات فضلاً عن ضياع حق المقاول في مد المدة طبقاً للقانون حيث من حق المقاول مدة زمنية إذا تأخر السداد بمقدار التأخير، بالإضافة إلى سرعة صرف فروق الأسعار وكذلك معالجة عدم انعقاد لجان فروق الأسعار، ووضع برنامج زمني لإتمام عمل اللجان وتحديث القوائم الإرشادية بالوزارة وجهات الإسناد حيث أنها غير واقعية ولا تعبر عن الأسعار الفعلية بالسوق.

- طالب الاتحاد أيضاً بصرف فروق أسعار الإسكان الاجتماعي لمعالجة الفترة الزمنية بين قيمة الإسناد وبين التاريخ الفعلي لإصدار أمر الإسناد والتي تسببت في فجوات تمويلية ومشاكل بين البنوك والمقاول وتزايد حدتها مؤخراً.
- وبالنسبة للبروتوكول الموقع بين الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء وبنك مصر، أشار المهندس / محمد سامي إلى أن ٨٠٪ من شركات المقاولات الموجودة في الاتحاد هي شركات صغيرة ومتوسطة وهم يعملون كمقاولين من الباطن للمقاولين الكبار، ولا يفضل المقاولون الصغار التعامل مع البنوك ولهم نظام خاص بهم إلا أنه غير آمن ومن هنا نشأت المبادرة بالاتفاق بين الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء وبنك مصر على توقيع بروتوكول لتيسير عمل المقاولين الصغار نظراً لتعرضهم لمشاكل كبيرة وتم التوصل إلى صيغة بروتوكول لتدريبهم وتوعيتهم بكيفية التعامل مع البنوك بالإضافة إلى إتاحة التمويل اللازم لهم.
- أشار المهندس / محمد سامي إلى أن الاتحاد عمل على حل التحديات التي تواجه المقاولين وهي اختصار المدة البنينة للانتقال من فئة إلى أخرى لتقتصر على تسعة أشهر فقط، والموافقة على مدد اعتبارية للمقاول، والتدخل لصرف مستحقات المقاولين عند التعثر، ضرورة إعادة النظر في ربط التصنيف بالائتمان حيث أن الاتحاد يقوم بتقييم المقاول بالسنوات السابقة في حين أن جهات الإسناد تقوم بعمل تقييم لاحق وهو أكثر واقعية، وتشكيل لجنة للاستماع إلى المشاكل التي تواجه شركات المقاولات الصغيرة للعمل على حلها

ممثلو بنك مصر:

- وفقا لتعريف البنك المركزي فإن المشروع الصغير هو ما يتراوح حجم أعماله من مليون وحتى ٥٠ مليون جنيهها أما المتوسط فهو الذي يتراوح من ٥٠ مليون وحتى ٢٠٠ مليون جنيه، وتبلغ نسبة الفائدة لقطاع المقاولات ٨٪ على المشروعات الإنشائية، وتبلغ محفظة بنك مصر لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع المقاولات ٣٨٪ من إجمالي تلك المحفظة بما يساوي ٢٥ مليار جنيه.
- المستندات المطلوبة من شركات المقاولات للحصول على التمويل من بنك مصر هي السجل التجاري والبطاقة الضريبية وآخر ٣ قوائم مالية، وبطاقة التشييد والبناء في الاتحاد، وتقديم سابقة أعمال مع الجهات التي تم التعامل معها مسبقا، والأعمال تحت التنفيذ، وخطة العمليات المطلوب القيام بها الفترة القادمة، ويكون التمويل عبارة عن خطاب ضمان نهائي وخطاب ضمان دفعة مقدمة ويكون موجها لشراء الخامات.
- أهم المشكلات التي تواجه البنك مع العملاء فهي أن معظم العملاء يتولون عمليات أكبر من الفئات التي ينتمون لها لذا فمطلوب مراجعة تصنيف العملاء في الاتحاد، وسابقة الأعمال المقدمة قد تكون غير كافية للحصول على التمويل.
- وقد طلب المهندس / محمد سامي أن يقوم بنك مصر بإرسال المشاكل التي يواجهها البنك مع العملاء حتى يتم مراعاتها أثناء وضع تفاصيل البروتوكول الذي سيراعي مطالب المقاولين عند وضعها، بالإضافة إلى اقتراح بتخصيص مكتب لبنك مصر في الاتحاد للرد على استفسارات المقاولين قبل التوجه إلى البنك.

الدكتورة/ ماريان قلدس المدير التنفيذي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وفض المنازعات المالية غير المصرفية:

- استعرضت الهدف من إنشاء المركز والآليات ومميزات التحكيم، موضحة أن المركز أنشئ بقرار جمهوري رقم ٣٢٥ لعام ٢٠١٩، كمؤسسة غير هادفة للربح.
- يلجأ المركز إلى وسطاء لإيجاد حل وسطي بين الأطراف المتنازعة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن مميزات أنه رضائي لكل الأطراف، ويتم باتفاق كتابي حيث يكتب بالعقد بند تحكيمي، وخصوصية النزاع، وأكدت أن التحكيم الاختياري وفض المنازعات يغني عن اللجوء إلى القضاء ولا يجوز إبطاله إلا لأسباب محددة وجميعها شكلية.

- أوضحت أن من إرشادات التحكيم الاختياري وفض المنازعات، أنه سابق على حدوث النزاع، وشرط التحكيم بالعقد، وشروط نموذجية للمركز، والتمسك بشرط التحكيم دون القضاء، والاتفاق على اللغة بجانب تحديد مقر التحكيم
- أشارت أن مركز التحكيم الاختياري يُحاول الإسراع في حل المنازعات القائمة بين الأطراف، حتى يمكنه الوصول إلى مُحكّم واحد يكون مسئولاً عن الفصل بين المتنازعين، وليس من الضروري أن يكون قاضياً، فمن الممكن أن يكون مهندساً، ويتم اختياره بناءً على مدى فهمه للقضية المتنازع عليها.